

واقع الأمن الاقتصادي الدول العربية المصدرة للنفط ي ظل تقلبات أسعار النفط The reality of economic security in the Arab oil-exporting countries in light of fluctuations in oil prices

مولاي أسماء

جامعة طاهري محمد بشار (الجزائر)، memoulayeco@gmail.com

تاريخ النشر: 20/04/2021

تاريخ القبول: 08/04/2021

تاريخ الإستلام: 06/02/2021

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الأمن الاقتصادي بالدول العربية المصدرة للنفط باعتباره من أكبر التحديات التي تواجه هذه الدول، والتي تعتمد على إيرادات البترول كمورد رئيسي للإيرادات العامة بموازنتها العامة من خلال ما تمثله من مصدر تمويلي هام لمختلف البرامج التنموية التي يعد النجاح في تحقيقها ذو أهمية بالغة لبلوغ الأمن الاقتصادي. وقد تم التوصل إلى أن مسيرة اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط أثبتت أن هيمنة القطاع النفطي لم يحدث أي تغييرات هيكلية إيجابية في بنيتها، وأن تزايد الاعتماد على هذا المورد جعل اقتصادياتها تخضع بشكل مستمر لتقلبات أسعار النفط، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على تفاقم ظاهرة الاختلالات الهيكلية التي خلقت حالة من انعدام الأمن الاقتصادي بدول هذه المجموعة. الكلمات المفتاحية: الاختلالات الهيكلية؛ الاقتصاديات الريعية؛ الأمن الاقتصادي؛ تقلبات أسعار النفط، التمويل؛ التنمية الاقتصادية،

Abstract:

This study aims to identify the reality of economic security in the oil-exporting Arab countries as one of the biggest challenges facing these countries, which depend on oil revenues as a main source of public revenues in their general budgets through what they represent from an important source of financing for the various development programs that the success in achieving is highly It is extremely important to achieve economic security.

It was concluded that the march of the economies of the Arab oil-exporting countries proved that the dominance of the oil sector did not make any positive structural changes in its structure, and that the increasing dependence on this resource made their economies continuously subject to fluctuations in oil prices, which was directly reflected in the exacerbation of the phenomenon of structural imbalances. Which created a state of economic insecurity in the countries of this group.

Keywords: Structural imbalances; Rentier economies; Economic security; Oil price fluctuations; Financing; economical development

.1. مقدمة:

إن الدول بمختلف أنظمتها الاقتصادية تسعى لتحقيق الأمن في جميع الأوقات وفي شتى المجالات، فقد انتقل مفهوم الأمن من مجرد كونه قضية عسكرية محضى إلى كونه قضية مجتمعية شاملة تتعلق بمدى قدرة الدول والمجتمعات على تنفيذ خطط وبرامج تنمية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، تقوم من خلالها بتمتين بُناها الذاتية. فالأمن ليس المعدات والقوة العسكرية وإن كان يتضمنها، إنما الأمن هو التنمية فمن دون التنمية لا يوجد أمن، والدولة التي لا تنمو لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة.

لذى يعد الأمن الاقتصادي من الأولويات التي تسعى الدول العربية المصدرة للنفط إلى تحقيقه خاصة في ظل الأزمة التي تشهدها البيئة العربية في الآونة الأخيرة من انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة، وما نتج عنها من آثار سلبية كارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض القدرة الشرائية مما أثر على اقتصاديات هذه الدول نتيجة اعتمادها الكبير على الربيع البترولي مما يجعلها عرضة للتأثر وبشكل كبير للتغيرات الحاصلة فيه، ومن هنا تبلورت إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى تحقيق الدول العربية المصدرة للنفط للأمن الاقتصادي في ظل اعتمادها على الربيع النفطي؟

ومن خلال السؤال الرئيسي السابق وللإجابة على هذه المشكلة الرئيسية يتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تكمن أهمية تحقيق الأمن الاقتصادي؟

- كيف يؤثر النفط باعتباره أحد أهم الموارد الطبيعية الموجودة في العالم العربي على أمنها الاقتصادي؟.

وكإجابة مؤقتة على التساؤلات الفرعية السابقة يمكن أن نصيغ الفرضيات التالية:

- يعد تحقيق الأمن الاقتصادي ذو أهمية بالغة إذ يتم من خلاله إيجاد الدولة مجموعة من التدابير المنظمة التي تتخذها الدولة لتوفير الحماية للموارد التي تضاعف القوة الاقتصادية من أجل الاكتفاء الذاتي، والحد من التبعية، والقدرة على مواجهة الأخطار، والمحافظة على البقاء والاستمرار،

- إن للعوائد النفطية أهمية لا يمكن إغفالها في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يعزز تحقيق الأمن الاقتصادي، لكن ذلك يبقى مرهونا بطبيعة ودور الدولة التي تدير هذه العوائد. فإذا اعتبرت هذه العوائد نعمة تكف بها الدولة يدها ويد شعبيها عن الإنتاج وتكتفي بالاستيراد من الخارج فإن ذلك ستكون له عواقب وخيمة على أمنه الاقتصادي لا سيما وأن هذه الموارد غير دائمة وأسعارها غير مستقرة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

-أسباب تقلب أسعار النفط في السوق العالمي،

- التعرف على أهمية البترول في اقتصاديات الدول العربية المصدرة له، وتحليل الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول خلال فترة الدراسة على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاديات العربية النفطية محل الدراسة ومدى تأثير ذلك على مسارات تحقيق أمنها الاقتصادي.

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف ظاهرة تقلبات أسعار النفط وتحليل أسبابها وأثارها على الأداء الاقتصادي وعلى الأمن الاقتصادي بالدول العربية المصدرة للنفط.

أولاً: مفهوم الأمن الاقتصادي في كل من الفكر الوضعي والإسلامي

نتيجة الأهمية البالغة التي توليها الدول لقضية الأمن الاقتصادي، أين أصبح تحقيقه على رأس أولوياتها الوطنية واهتماماتها الرئيسية، كونه بات أحد المكونات الأساسية في منظومة الدفاع الوطني، فقد عنى الباحثون عناية كبيرة بوضع مفهوم للأمن الاقتصادي، أين سبقهم في ذلك الفكر الإسلامي وهذا ما نوضحه على النحو التالي:

1. مفهوم الأمن الاقتصادي في القرآن الكريم: تجدر الإشارة أننا لا نجد في القرآن الكريم مصطلح "الأمن الاقتصادي" بهذه الصيغة وإنما وردت كلمة أمن منفردة في عدة مواضع، بينما لا نجد مطلقاً كلمة اقتصاد وإنما مشتقات لها، غير أن هذا لا يعني أن القرآن لم يتناول موضوع الأمن الاقتصادي بل حدد معناه وبين لنا المنهج المتبع في سبيل تحقيقه. فبالانتقال إلى الدراسات العلمية للأمن الاقتصادي في القرآن الكريم فإننا نجد أبحاثاً علمية شرعية خاضت غمار هذا المجال في بيانه من القرآن الكريم، تُبين أهمية هذا الأمن كنوع من أنواع الأمن العام الذي بينه القرآن الكريم، ومن أهم الأبحاث في القرآن الكريم أن مفهوم الأمن الاقتصادي يؤخذ استنتاجاً من مجمل الآيات التي دلت عليه، فنجد القرآن يغير بين الأمن وبين احتياجات الإنسان الضرورية الداعية لاستقراره كالأكل والشرب، على اعتبار أن هذه الحاجيات لا تتأتى إلا بحصول الأمن لضمان استمرار وصولها بما يحقق استمرار الاستقرار.

ومن المفاهيم للأمن الاقتصادي هو ما ورد في قوله تعالى: "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ". (سورة البقرة، الآية 126)

وتأمل كيف فرقت الآية بين التمتع العابر بالملذات والأمان والاستقرار، إذ أن التمتع الآني والوقتي لا يعني الأمن، الذي يدل على الطمأنينة والاستقرار.

ففي القرآن الكريم تبيان إلى أن نعمة الاستقرار والطمأنينة تأتي من توفر الموارد التي تحفظ النفس وتلبي الضروريات والحاجيات كما في قوله تعالى: "إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى" ، (سورة طه، الآيتين 118/119) أي في الجنة، فنفي الجوع والعري يفيد ثبوت الشبع والاكتساء، كما أن نفي الظمأ يستلزم حصول الري ووجود المسكن يدفع مشقة التعرض للشمس، وهو ما يسعى له الإنسان في الدنيا ليستقر ويطمئن (سقا، 2012، صفحة 16)، فلا ريب أن أصول المتاعب في الدنيا هي تحصيل الشبع والري والكسوة والمسكن، فهذه المتطلبات التي يسعى لها الإنسان في الدنيا ليستقر ويطمئن، وهو ما يحققه الأمن الاقتصادي من حيث العموم.

ولهذا قال تعالى ممتناً على قريش بنعمة الأمن من سلب تجارتهم في رحلة الشتاء والصيف، والأمن من نفاذ الضروريات الغذائية التي تمنع الاستقرار: "لِيَأْيَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيْلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَمَهُمْ مِنْ خَوْفٍ" (سورة قريش)

ففي الآيات إشارة إلى ارتباط النشاط التجاري والاقتصادي بالأمن والاستقرار، فإذا وجد الأمن وجدت التجارة، كثر النشاط الاقتصادي، زادت الثروات وحصل الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع، وإذا انعدم الأمن ضعفت التجارة، قلت الأرزاق، اضطرب المجتمع، حصلت المجاعات ووجد الخوف والهلع. فالإطعام من الجوع، أي الأمن من الفقر المدقع والجوع وهو الأمن الغذائي باعتباره أصل الأمن الاقتصادي، والأمن من الخوف، أي الأمن الاجتماعي والسياسي، فهما متلازمان يكمل أحدهما الآخر، فلا استقرار اقتصادي دون استقرار سياسي واجتماعي، والعكس صحيح.

2. مفهوم الأمن الاقتصادي في الفكر الوضعي: لا يوجد تعريف محدد وواضح لمعنى هذا المصطلح المركب في الدراسات الاقتصادية العصرية، إذ يعد مفهوم الأمن الاقتصادي من المفاهيم الحديثة نسبياً في الفكر العالمي بصورة عامة والفكر العربي بصورة خاصة، حيث أنه لم يطرح عربياً إلا في مطلع الثمانينات وتحديداً في قمة عمان لعام 1981م، ويرجع ذلك للهيمنة التاريخية للبعد العسكري على مفهوم الأمن القومي، ولذلك بقي المفهوم ملتبساً وغامضاً لم يتبلور بصيغة نهائية حتى وقت قريب ليصبح ميداناً مكتمل الأبعاد تنطبق عليه قواعد النظرية المعرفية، ومن ثم تم الوصول إلى نظرية حول الأمن الاقتصادي، فبالرجوع إلى الدراسات

السابقة والأبحاث الأكاديمية المتعلقة بهذا المجال، نجد أنه لا يوجد تعريف جامع وموحد لمفهوم هذا المصطلح المركب في الدراسات الاقتصادية المعاصرة بل تعددت تعاريفه، وعليه انتقينا بعض التعاريف التي سنستند عليها لاستنتاج تعريف شامل كالآتي:

- تعريف الأمم المتحدة للأمن الاقتصادي: "هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة، ويتمثل الأمن الاقتصادي، ببساطة في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية، وهي: الغذاء، المأوى اللائق، الرعاية الصحية والتعليم" (القليبي، 2007، صفحة 412).

- ويعرف الأمن الاقتصادي أيضا على أنه: "وضع الإنسان بمنأى عن الحاجة والبطالة، وبإشباع عدد معين من الحاجيات تعرف بأنها أساسية وحق للجميع".

نجد من خلال التعريفين السابقين محاولتهما توضيح المراد من الأمن الاقتصادي باقتصاره على أمن الفرد من حيث توفير احتياجاته الأساسية واستقراره، بينما يُبحث في الأمن الاقتصادي كمفهوم عام يراد منه استقرار المجتمع عموما كأحد ركائز الاستقرار العام للدولة حسب التعاريف الآتية:

- تعريف اللجنة الدولية للصليب الأحمر للأمن الاقتصادي: "الحالة التي تمكن الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتغطية المصاريف الإجبارية تغطية مستدامة، بالنظر إلى الاحتياجات الوظيفية والبيئية والمعايير الثقافية السائدة" (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2015، صفحة 02).

- ليعرف الأمن الاقتصادي أيضا باعتباره جزء من الأمن الوطني إلى جانب كل من الأمن البيئي، الأمن السياسي والأمن الاجتماعي، على أنه: " قدرة الدولة على الوصول إلى الموارد الإستراتيجية وإلى الأسواق الضرورية من أجل المحافظة على قوتها ورفاهيتها" (Bahouka- debat, 2011, p. 259). ليركز هذا التعريف على تحديد مفهوم الأمن الاقتصادي بالنسبة للدولة.

- بينما يذهب آخرون إلى افتقار مصطلح الأمن الاقتصادي لتعريف واضح متفق عليه، ومن هنا ينظرون إليه على مستوى الفرد والدولة كالآتي:

- على مستوى الفرد: " فهو الخلو من الفقر، وامتلاك الموارد الاقتصادية، الكافية للمشاركة في المجتمع بكرامة، والتمتع بالحماية من الأخطار، وتقلبات المستقبل".

- على مستوى الدولة: " فهو مضاعفة القوة الاقتصادية النسبية للدولة، والحد من تعرض هذه الأخيرة للصدمات الاقتصادية الخارجية، إلى جانب استخدام الأسلحة الاقتصادية"

واستنادا إلى ما تقدم من تعاريف للأمن الاقتصادي يمكن وضع تعريف جامع للأمن الاقتصادي فنقول: الأمن الاقتصادي هو مجموعة التدابير المنظمة التي تتخذها الدولة لتوفير الاحتياجات الأساسية، وضمان حد الكفاية للسكان، وتوفير الحماية للموارد التي تضاعف القوة الاقتصادية من أجل الاكتفاء الذاتي، والحد من التبعية، والقدرة على مواجهة الأخطار، والمحافظة على البقاء والاستمرار، وهو جزء من المفهوم العام للأمن في القرآن الكريم الذي يحقق أمن الضروريات الخمس (حفظ الدين، النفس، العقل، العرض، المال).

ثانيا: الإطار النظري لظاهرة تقلبات أسعار النفط

1. مفهوم تقلبات أسعار النفط

1.1. مفهوم سعر النفط: السعر كمصطلح اقتصادي يقصد به التعبير عن قيمة أي شيء مادي أو معنوي بوحدة نقدية محددة في مكان وزمان معينين، وبذلك فإن سعر النفط نعني به قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة وفي مكان وزمان معينين (الدوري، 2003، صفحة 347)، تحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية وسياسية... الخ.

وفي تعريف آخر يشير مفهوم سعر النفط إلى القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل البترول الخام في الأسواق العالمية للبترول مقدرة بالدولار الأمريكي، إذ يبلغ الحجم القياسي لبرميل البترول في الأسواق العالمية 158.98 لترا من مادة البترول الخام، ويعادل هذا الحجم 42 غالونا أمريكيا (Hou, Keane, Kennan, & Dirk, 2015, pp. 10-11)

ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة هذه السوق التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها غير مستقرة وخاضعة لتقلبات مستمرة هي الأخرى (حسين البصام و فوزي، 2013، صفحة 01).

2.1. مفهوم تقلبات أسعار البترول: يمكننا تعريف تقلبات أسعار البترول على أنها ذلك الاختلال المفاجئ أو حالات عدم الاستقرار المتكررة في أسواق البترول والمتمثلة بالارتفاعات والانخفاضات الكبيرة والمتعاقبة التي تطرأ على أسعار برميل البترول عبر فترة زمنية معينة . وهنا نميز بين نوعين من خطر سعر البترول، الطفرات في حالة الارتفاع، والانهيارات والانكسارات في حالة الانخفاض.

● **طفرات أسعار النفط:** تعني طفرات أسعار البترول تلك القفزات المفاجئة والتلقائية في أسعار النفط التي تبدأ بشكل مفاجئ في الأسعار الفورية وتتأكد في الأسعار الحقيقية (خميس، 2012، صفحة 300). وتتغير أسعار النفط بالزيادة بسبب: النمو غير المتوقع في الطلب على النفط، نقص القدرات الإنتاجية ومشكلات التكرير، ضعف المخزونات في البلدان الغربية، التقلبات الجيوسياسية ودور المضاربين، اختلال العرض والطلب؛ عوامل سياسية وأمنية، الضرائب التصاعدية، وعدم دقة البيانات.

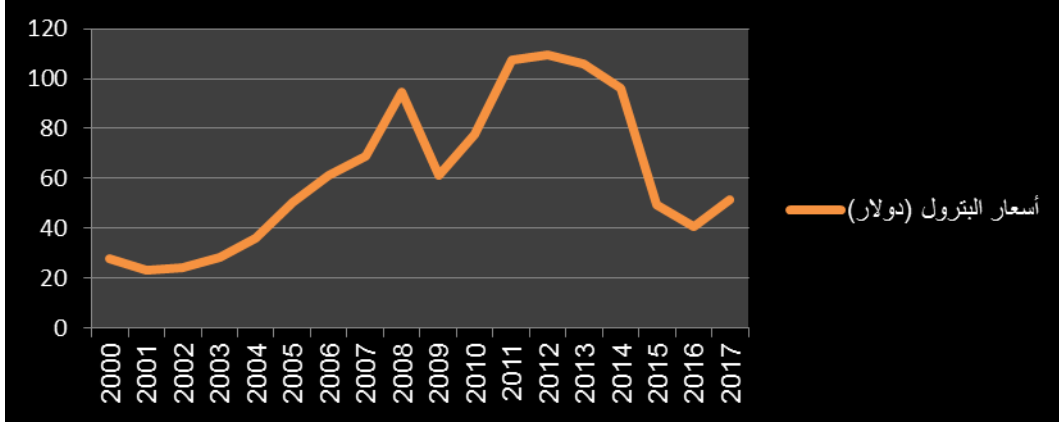
● **انكسارات وانهيارات أسعار النفط:** هي تلك التراجعات التي تعرفها أسعار البترول بعد فترة معينة من الارتفاع والتي تعرف بالأزمات النفطية العكسية، ومن أهم أسباب انهيار أسعار البترول نذكر مايلي: ارتفاع مخزونات الطاقة وزيادة العرض عن الطلب، الأزمات المالية والاقتصادية والركود الاقتصادي؛ تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية، الاكتشافات الجديدة في الدول المستوردة.

2. المسار التاريخي لتقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017م):

بالرجوع إلى مصادر البيانات المتعلقة بأسعار البترول وفق تسلسلها الزمني، نلاحظ أبرز التغيرات التي شهدتها أسعار البترول خلال الفترة من 2000 إلى 2017م، أين شهدت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008م تحسنا تدريجيا وتطورا بشكل غير مسبوق لسعر النفط، الذي عرف منحنا تصاعديا من 27.6 دولار سنة 2000 إلى 94.45 دولار سنة 2008م، وهذا باستثناء سنة 2001م التي شهدت أحداث 11 سبتمبر من نفس العام، والتي أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وبالتالي انخفاض الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي أثر على الأسعار، حيث انخفض سعر النفط من 27.6 دولار للبرميل في 2000 إلى 23.12 دولار في 2001م، وهو ما ترتب عليه تراجع إجمالي الإيرادات البترولية، لتقرر OPEC مع بداية سنة 2002 تخفيض الإنتاج بـ 1.5 مليون برميل يوميا، مما أدى إلى تحسن طفيف في سعر النفط الذي سجل 24.36 دولار للبرميل، إلى أن وصل سنة 2003 م سعر 28.10 دولار نتيجة الحرب الأمريكية على العراق أين انخفض المعروض البترولي، ليقفز السعر سنة 2004م ليصل إلى 36.05 دولار لأن العرض العالمي لم يغطي الطلب في ظل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وفي سنتي 2005 و2006 واصلت الأسعار منحنا التصاعدي لتصل إلى 61.08 دولار سنة 2006 وذلك راجع إلى التأثير الجيوسياسي الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط من جهة وكذلك عمليات الصيانة للأنابيب التي أعلنتها شركة البترول البريطانية (صندوق النقد العربي، 2007، صفحة 104)، وموجات البرد التي اجتاحت أوروبا.

أمام تأثير المضاربة على أسعار البترول وكذا تدهور سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى واصلت الأسعار الارتفاع لتصل إلى 69.08 ثم 94,45 دولار سنتي 2007 و2008 على التوالي كما هو مبين في الشكل أدناه:

الشكل 1: تطورات أسعار النفط الاسمية خلال الفترة (2000- 2017م)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.statista.com/statistics/262858/262858/change-in-opc-crude-oil-prices-since-1960>

- أما في سنة 2009م فقد شهدت أسعار البترول انخفاضا لم تشهده منذ 07 سنوات إبتداء من سنة 2001م، وذلك راجع إلى زيادة المعروض العالمي حيث قامت الأوبك بتخفيض الإنتاج إلى حدود 4.2 مليون برميل (صندوق النقد العربي ، 2010 ، صفحة 97)، لتعاود الأسعار الارتفاع سنة 2010 لتصل إلى 77.45 دولار للبرميل بعد أن كانت 61.09 دولار للبرميل سنة 2009 وذلك راجع بالأساس لتعافي الاقتصاديات العالمية من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وبالتالي عودة معدلات النمو العالمية إلى الارتفاع مما أدى إلى ارتفاع الطلب على البترول، لتعرف أسعار البترول ارتفاعا قياسيا في السنوات 2011، 2012، 2013 حيث تخطت حاجز 100 دولار للبرميل خلال هذه السنوات التي تميزت بالاستقرار السياسي في معظم أنحاء العالم وكذا نمو اقتصادي عالمي متزايد.

- لتأتي سنة 2014م وبالضبط في منتصف السنة حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار انخفض سعر البترول ليصل متوسط سعر البرميل 96.2 دولار خلال هذه السنة بعد أن كان 105.87 دولار للبرميل سنة 2013 وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى زيادة المعروض النفطي مقابل الطلب وهذا لتوجه العالم إلى إنتاج النفط الصخري. وفي عام 2015 شهدنا انهيار تام لأسعار النفط أين بلغ متوسط السنوي للسعر 49.49 دولار للبرميل، وفي سنة 2016 واصلت انهيارها إلى 40.68 دولار للبرميل وهذا راجع إلى ثلاثة أسباب أساسية وهي: ضعف الطلب العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية، وبالأخص تراجع طلب في الصين بسبب تباطؤ اقتصادها، وزيادة الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، وأخيرا رفض السعودية خفض الإنتاج من أجل زيادة الأسعار.

3. تطور حجم العائدات النفطية: لقد كان للتقلبات التي شهدتها معدلات أسعار النفط الخام العربية ومستويات إنتاجها وحجم الصادرات النفطية لكل دولة عربية خلال الفترة 2008-2016م انعكاسات واضحة على قيمة الصادرات النفطية وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 1: تطور العائدات النفطية العربية المصدرة للنفط تبعا لتطور أسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة

2016-2008.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
أسعار النفط (دولار للبرميل)	94.45	61.06	77.45	107.46	109.45
مجموع العائدات النفطية بدول العربية المصدرة للنفط (مليون دولار)	630602	351981	452595	625748	752533

السنوات	2013	2014	2015	2016
أسعار النفط (دولار للبرميل)	105.87	96.29	49.49	40.68
مجموع العائدات النفطية بدول العربية المصدر للنفط (مليون دولار)	701595	611296	347023	217496

- المصدر: (صندوق النقد العربي، 2009-2017)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أنه وفي ضوء التطورات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 2008-2016م، عرفت العوائد السنوية من صادرات النفط الخام للدول العربية تطورا ملحوظا، إذ بلغ حجم هذه العائدات أقصى حد له عام 2008م، بقيمة قدرت بـ 630602 مليون دولار وذلك نتيجة الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام الذي وصل إلى أقصى حد له في ذات العام، والذي صاحب كذلك ارتفاع في الكمية المنتجة والمصدرة من النفط من الدول العربية، أضف إلى ذلك استمرار ارتفاع الطلب العالمي على هذه المادة، غير أن وقع الأزمة المالية العالمية في نهاية العام 2008 كان له تأثيرا كبيرا على الأسعار، حيث انخفضت في عام 2009 إلى حوالي 61.06 دولار للبرميل، لينخفض تبعا لذلك حجم العوائد النفطية إلى حوالي 351981 مليون دولار، واستمر تأثير الأزمة حتى عام 2010، حيث بلغت الأسعار 77.45 دولار للبرميل، وخلال السنوات الثلاثة اللاحقة للعام 2010، عاود السوق إلى حالته الطبيعية وارتفعت الأسعار بشكل كبير، حيث قدرت الأسعار بحوالي (107.46، 109.45، 105.87) دولار/ برميل على التوالي ليشهد حجم العوائد النفطية هو الآخر ارتفاعا معتبرا تبعا لحركة أسعار، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى في العام 2014، إذ بلغت أسعار البترول 96.29 دولار/ برميل، ليسجل حجم العوائد النفطية هو الآخر انخفاضا قدر بـ 611296 مليون دولار للتواصل وتيرة انخفاضه ليبلغ ما قدره 217496 مليون دولار وهذا سنة 2016م تبعا لانخفاض سعر البترول هذه السنة مقارنة مع سنة 2015، ليظهر جليا تناسب التغيير في حجم العوائد السنوية من صادرات النفط الخام طرديا مع التغيير في أسعار البترول لنفس السنة.

ا. أثر تقلبات عوائد النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالدول العربية النفطية:

تناولنا في القسم السابق من الدراسة الجانب النظري لمفهوم الأمن الاقتصادي وكذا مفهوم كل من تقلبات أسعار النفط وتطور عوائده، قصد معرفة الدور الذي تلعبه العوائد النفطية في دعم تحقيق الأمن الاقتصادي بالدول العربية النفطية، وعلى هذا سيكون القسم الحالي تطبيقا عمليا باستعراض دور العوائد النفطية في التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية بالدول العربية المصدر للنفط والتي سيتم من خلالها تقييم درجة تحقيق الأمن الاقتصادي بهذه الاقتصادات الربعية.

أولا: أهمية الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات

إن الدول العربية المصدر للنفط تعتمد في اقتصادها على تصدير سلعة وحيدة هي النفط، ونظرا للأهمية الكبيرة التي احتلتها هذه السلعة أصبحت تشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في اقتصاديات هذه الدول، إذ أصبح إحدى فروع الإنتاج بها، ونمو هذا الأخير أصبح مرتبطا حد الارتباط بنمو القطاع النفطي، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول 2: أهمية الصادرات النفطية من إجمالي صادرات الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة الممتدة (2016-2008)

السنوات	متوسط قيمة إجمالي الصادرات النفطية في مجموع الدول العربية المصدرة للنفط (مليون دولار أمريكي)	متوسط نسب الصادرات النفطية للدول العربية المصدرة للنفط من إجمالي الصادرات (%)	درجة التركيز السلبي للصادرات بالدول العربية المصدرة للنفط (%)
2008	95034.86	75.30	79.45
2009	58274.16	71.69	76.64
2010	75486.43	70.95	76.90
2011	98091.80	77.12	80
2012	111716.85	75.96	82
2013	111065.07	73	77.62
2014	100719	70.55	76.23
2015	58247.99	65.36	72.35
2016	47217.92	66.56	73.65

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

(صندوق النقد العربي، 2009، 2014، 2017)

فمن خلال درجة التركيز السلبي للصادرات بالدول العربية المصدرة للنفط في الجدول أعلاه والتي تم الاستدلال عليها من خلال الصيغة التالية:

$$RXO = \sqrt{\frac{\sum_{t=1}^n \left(\frac{x_i}{\bar{X}_i}\right)^2}{n}} \times 100 \dots\dots\dots (*)$$

حيث أن: - (RXO): تمثل نسبة الصادرات النفطية؛

- (xi): تمثل الصادرات النفطية؛

- (Xi): إجمالي الصادرات.

والذي يعد مؤشر دال على درجة التنوع الاقتصادي، إذ كلما كانت هذه النسبة منخفضة يعني هذا أن هيكل الصادرات متنوع اقتصاديا ويعتمد على أكثر من سلعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وعلى العكس من ذلك عندما تكون هذه النسبة مرتفعة فهذا يعني أن الاقتصاد مختل وغير متنوع، وهذا ما نلاحظه انطلاقاً من الجدول أعلاه أين نجد أن متوسط نسبة الصادرات النفطية بدول المجموعة من متوسط قيمة إجمالي صادراتها خلال الفترة (2008- 2016)، تتراوح ما بين 72.36% و82%. والتي تدل على سيطرة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الإجمالية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض درجة التنوع الاقتصادي في هيكل الصادرات الكلية بها نتيجة لهيمنة سلعة وحيدة يتم الاعتماد عليها هي النفط الخام، الأمر الذي يجعل من الاقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط اقتصاديات عاجزة أمام التقلبات التي تحصل في أسعار المشتقات النفطية.

ثانياً: النمو الاقتصادي

يعد الناتج المحلي الإجمالي واحد من المؤشرات الاقتصادية الأساسية المعبرة عن مستوى النمو الاقتصادي للبلد لذلك غالباً ما ينظر له بوصفه مؤشراً على زيادة معدل المستوى المعيشي، وتحليل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهيكله القطاعي من النقاط المهمة والرئيسية لمعرفة مناطق الخلل ومعالجتها.

الجدول 3: الأهمية النسبية للعوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية المصدر للنفط خلال المدة (2008-2016م)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية المصدر للنفط (مليون دولار) (1)	العوائد النفطية (مليون دولار) (2)	مساهمة العوائد النفطية في تكوين (GDP) % (3)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي % (4)	معدل نمو العوائد النفطية (%) (5)
2008	1488521	630602	42.36	-	-
2009	1204776	351981	29.21	-19.06	-44.18
2010	1442503	452595	31.37	19.73	28.60
2011	1777852	625748	35.20	23.24	38.25
2012	1980467	752533	38	11.40	20.26
2013	2054466	701595	34.14	3.74	-6.67
2014	2040648	611296	29.95	-0.67	-52.80
2015	1690144	347023	20.53	-17.17	-43.23
2016	1652497	217496	13.16	-2.22	-37.32

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

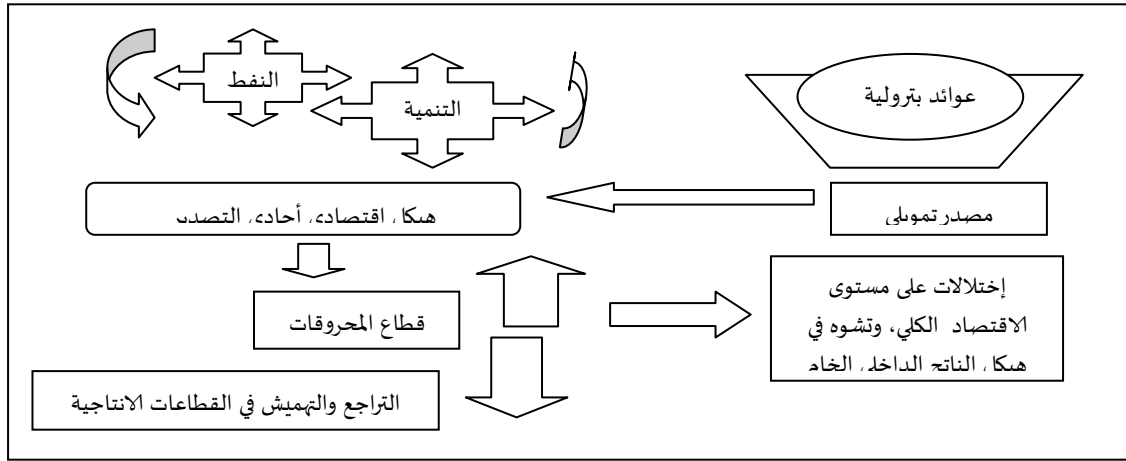
- (صندوق النقد العربي ، 2010-2016)

- العمود (3-4-5) احتسب من قبل الباحثة.

لقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من خلال معطيات الجدول تذبذبا واضحا خلال الفترة (2008-2016م) وهذا التذبذب الحاصل في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي محكوم عليه بالتقلبات الحاصلة في العوائد النفطية التي تعتمد على الكثير من المتغيرات الخارجية والتي لا يمكن السيطرة عليها، إذ نلاحظ وبوضوح من خلال بيانات الجدول أعلاه شدة العلاقة القوية التي تربط بين تطورات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطورات نمو العوائد النفطية، حيث حققت معدلات النمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من (2008-2010م) أعلى نسبة لها على الإطلاق وهذا سنة 2008 م والذي تزامن مع أعلى معدل مسجل للعائدات النفطية والمقدر بـ 630602 مليون دولار حيث تزامن ذلك مع الحركة المرتفعة لأسعار النفط، فيما شهد عام 2009 معدل نمو سالب للناتج المحلي الإجمالي بلغ 19.06% والسبب في ذلك يعود لتأثيرات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على أسعار النفط الخام وبالتالي العوائد النفطية التي شهدت هي الأخرى معدل نمو سالب بلغ 44.18% خلال نفس العام، فيما شكلت نسبة مساهمتها في تكوين GDP بنحو 29.21%، أما عن الفترة الممتدة من (2010-2012م) فقد شهدت معدلات نمو موجبة نتيجة ارتفاع إجمالي ناتج القطاع النفطي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام أين قارب سعر البرميل النفطي الـ 109.45 دولار عام 2012، أما بالعامين 2014/2015 فقد شهدت معدلات نمو سالبة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 0.67% و-17.17% على التوالي، نتيجة انخفاض العوائد المتأتية من النفط الخام التي شهدت معدلات نمو سالبة هي الأخرى بلغت 52.80% و-43.23% على التوالي خلال الأمد الزمني نفسه، حيث انخفضت نسبة إسهام العوائد النفطية في تكوين GDP بما نسبته 20.53% مقارنة بالعام السابق، وبالتالي يتضح لنا من خلال ما سبق أن نمو الناتج المحلي الإجمالي كان معززا بارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي والعوائد المتأتية منه والتي كانت طاغية على باقي الأنشطة وبأكثر من 31% باستثناء بعض الأعوام، حيث أن هيكل الناتج المحلي الإجمالي يهيمن عليه القطاع النفطي بالدرجة الأولى مما يدل على أن هذا القطاع هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في حين لم تأخذ باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير النفطية دورها في عملية التنمية الاقتصادية، ويتضح هذا من خلال وجود العلاقة الطردية بين معدلي نمو الناتج المحلي ومعدل نمو العائدات النفطية، إذ نلاحظ

بوضوح شدة تأثير العوائد النفطية على نمو الناتج الداخلي الإجمالي والواضح في الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام والنمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية. والشكل الموالي يشرح كيفية اعتماد الدول العربية النفطية على قطاع المحروقات في تمويلها للاستراتيجيات المطبقة من خلال العوائد البترولية والذي كان ينتظر منه أن يحصن النظام الإنتاجي إلى أن يبلغ أشده، أين حظي هو بالأولوية في سياسات التنمية الوطنية، واحتكر النصيب الأوفر من الامتيازات والدعم على حساب القطاعات الإنتاجية. ما أدى إلى ظهور هيكل اقتصادي أحادي التصدير ويكاد يكون أحادي المنتج، يعتمد كلياً على نمو قطاع المحروقات والجبابة البترولية، ويقلل في المقابل الاعتماد على نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى والجبابة العادية من مختلف المصادر، وهذا ليس بالنظر إلى الوزن الثقيل لقطاع المحروقات في تشكيل الناتج الداخلي الإجمالي فحسب، بل أيضاً بالنظر إلى تراجع وتهيمش القطاعات المنتجة خاصة الزراعة والصناعة، ما أفرز ظهور عدة اختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، وتشوه في هيكل الناتج الداخلي الخام.

الشكل 2 : آثار اعتماد على عوائد البترولية في تمويل الاقتصاد



المصدر: (المياء، 2017-10-15/14)

ثالثا: البطالة

تعتبر البطالة أحد المشكلات الخطيرة والمستعصية التي تعاني منها مختلف اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة عجز الاستثمارات المحلية والأجنبية عن تأسيس مشروعات إنتاجية، تخلق فرص العمل بما يتناسب وحجم المعروض من العمل إضافة إلى السياسات غير المدروسة في مجال التنمية (زكي، 1998، الصفحات 15-16)، واعتمادها على مصدر وحيد في تمويل إيراداتها العامة وهو العوائد النفطية ما جعل من اقتصادياتها هشة ومتداعية وغير مولدة لفرص العمل، حيث تفاقمت هذه المشكلة خصوصا بعد عام 2012 فقد شكلت العوائد النفطية قرابة نصف الناتج المحلي الإجمالي بالدول العربية المصدرة للنفط وأكثر من 75% صادراتها وأصبحت المورد الرئيس في تمويل الموازنات العامة لدول هذه المجموعة، فعلى الرغم من ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي غير أنه لا يستوعب إلا نسبة ضئيلة من إجمالي القوة العاملة، فضلا على أن القطاع النفطي لا يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية في البلد من دون باقي القطاعات الأخرى والتي من أهمها القطاع الزراعي والصناعي والتي يجب أن ينمو ثلاثة أضعاف نمو القطاع النفطي من أجل تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة الأمر الذي لا يتوفر باقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط ما جعل ظاهرة البطالة تتفاقم في هذه الدول.

الجدول 4: معدل البطالة السنوي في الدول العربية المصدرة للنفط خلال للمدة

2016-2008م

السنوات	الإمارات	البحرين	الجزائر	السعودية	العراق	قطر	الكويت	ليبيا	السنوي (%) البطالة	متوسط نسبة تطور معدل البطالة	معدل التغير
2008	4.0	3.5	11.3	5	15.4	0.5	2	18.9	7.57	-	
2009	4.3	4	10.2	5.4	15.2	0.8	2.2	18.3	7.55	-0.26	
2010	4	3.6	10	5.3	15.2	0.7	2.1	18.6	7.46	-1.19	
2011	4.3	4	10	5.4	18.2	0.4	2.1	15.8	7.49	0.40	
2012	4.2	3.7	11	5.5	15.3	0.5	2.7	19.5	7.81	4.27	
2013	4.2	4.3	9.8	5.6	15.1	0.3	2.7	18.7	7.52	-3.71	
2014	4.1	3.8	10.6	5.7	15	0.3	2.1	18.5	7.48	-0.53	
2015	4.1	3.5	11.2	5.7	15	0.4	2.2	18.4	7.57	1.20	
2016	3.6	4.3	10.4	5.7	16.4	0.7	2.2	18.4	7.71	-0.26	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- (صندوق النقد العربي ، 2009-2017)

- (هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، 2017، صفحة 17)

يمكن متابعة تطور معدلات البطالة في الدول العربية المصدرة للنفط من خلال بيانات الجدول أعلاه، حيث نلاحظ اتجاه متوسط معدلات البطالة بهذه الدول ينخفض خلال الفترة 2008-2010 م، وقد صاحب هذا الانخفاض ارتفاع ملحوظ ومستمر في أسعار البترول، الأمر الذي يؤثر على وجود علاقة عكسية بين كل من أسعار البترول ومعدلات البطالة بهذه الدول خلال الأعوام المذكورة حيث أن الأداء الجيد للنمو الاقتصادي والتشغيل في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الأعوام القليلة الماضية ارتبط بشكل كبير بالطفرة النفطية التي شهدتها المنطقة، ليشهد عامي 2011 و2012 ارتفاعا ملحوظا في متوسط معدل البطالة بعد فترة من الانخفاض ، وذلك مع استمرار الارتفاع في أسعار البترول، إذ ارتفع متوسط معدل البطالة بنسبة 4.27% عام 2012م، مقابل ارتفاع سعر برميل البترول من 77.45 دولار سنة 2010 إلى 109.45 دولار عام 2012م. ويمكن لنا تفسير الأسباب التي دفعت بمعدل البطالة إلى الارتفاع خلال هذه الفترة، بتراجع الهيكل الإنتاجي للقطاع الصناعي، وعجزه عن خلق فرص العمل، إضافة لتدهور القطاع الزراعي، وعزوف المزارعين عن مزاولة الأنشطة الزراعية، ناهيك عن زيادة أعداد الموظفين في القطاع العام، واتجاه الدول نحو تقليل من الوظائف الجديدة، لترشيد الاستخدام وخفض الإنفاق في مقابل استمرار نمو حجم القوى العاملة، وتزايد أعداد الخرجين والداخلين الجدد إلى سوق العمل.

ليشهد متوسط معدل البطالة بالدول العربية المصدرة للنفط انخفاضا طفيفا خلال العامين (2013-2014م)، بنسب قدرت بـ 7.52% و7.48% على التوالي، وهو مؤشر على تحسن ملحوظ شهده سوق العمل، يتمثل بزيادة الطلب على العمال من خلال الاستثمارات الحكومية، في مجالات البنى التحتية، والكهرباء والماء وإنشاء المباني الحكومية، مما ساهم في خلق فرص عمل، ما أدى إلى خفض معدلات البطالة خلال الأعوام المذكورة، أما عامي (2015-2016م)، فقد شهد متوسط معدلات البطالة خلالها ارتفاعا نسبيا، نتيجة لتراجع الأداء الاقتصادي وتأثر بعض تلك الدول بانخفاض عائدات النفط والظروف السائدة في بعض الدول، وما نتج عنها من تراجع لمعدلات نمو التشغيل في القطاع العام وببطء النمو في القطاع الخاص ومحدودية قدرته

على استيعاب الزيادة المتسارعة في أعداد العاطلين عن العمل كنتيجة للفشل الواضح في اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط في عدم القدرة على خلق قطاع خاص قوي قادر على المنافسة والاستمرار، بما يخلق فرص عمل للشباب بعيدا عن الدعم الحكومي بكافة أشكاله، واستمرارية القطاع العام كمصدر رئيسي لتوفير فرص العمل في الدول العربية في ظل تراجع دوره كمنظم لقطاع العمل (الزبيدي، 2008، صفحة 218)، فغياب الإنتاج والاستثمار يعني غياب التشغيل ونمو البطالة وعدم مقدرة الاقتصاد على امتصاص اليد العاملة المتوافرة، لا سيما وأن مخرجات المنظومات التعليمية في هذه الدول لم تكن مخططة أو متماشية مع حاجات السوق المحلية (موسومي، 2016، صفحة 138).

رابعاً: الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط

لقد تسبب تقلب أسعار النفط واستمرار صدمات أسعاره في درجة عالية من التقلب وعدم اليقين في إيرادات الدول العربية المصدرة للنفط والتي تعتمد بشكل شبه كلي على العائدات النفطية، حيث يظهر أثر تقلبات أسعار البترول بصورة أكثر وضوحاً في الموازنات العامة لهذه الدول، وذلك لارتفاع نسبة الإيرادات البترولية إلى الإيرادات العامة الكلية بها، إذ شكلت بهذه الأخيرة نسبة مئوية بلغت أكثر من 80% مما أحدث تذبذباً كبيراً في الأرصدة المالية العامة لهذه الدول خلال الفترة الممتدة من (2008-2016).

ونظراً لكون اقتصاديات الدول العربية النفطية اقتصاديات أحادية الجانب تعتمد اعتماداً كلياً على العوائد النفطية في تمويل إيراداتها الأمر الذي يجعل من الموازنة العامة تتأثر بها، فمن خلال الجدول رقم (05) نلاحظ تقلب الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة واعتمادها شبه التام على العوائد النفطية، إذ أصبحت هذه الإيرادات المغذي الرئيسي لتمويل موازنات دول المجموعة ما نتج عنه تراجع في الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية، والمتثلة بالقطاع الزراعي والصناعي وضعف الجهاز الضريبي في خلق موارد كافية للموازنة العامة، إذ تعتبر الإيرادات الضريبية مصدراً ثانوياً مهماً للموارد الحكومية في البلدان العربية النفطية والتي تتكون أساساً من الضرائب الجمركية وضرائب الدخل المحدودة والرسوم الأخرى، إذ لم يتجاوز متوسط مساهمة هذا المصدر في إجمالي الإيرادات العامة بأغلب الدول العربية النفطية نسبة 11%، وهذا نتيجة ارتباطها بالإيرادات النفطية من جهة، من خلال تأثير هذه الأخيرة على معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي على الإيرادات الضريبية، ومن جهة أخرى نتيجة للزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية والتي أدت إلى التوسع في الإيرادات العامة للدول العربية المصدرة للنفط أين بلغت هذه الأخيرة 730340 مليون دولار أمريكي عام 2008م، وهو العام التي بلغت الأسعار ذروتها حيث بلغ سعر البرميل النفطي ما يقارب نحو 94.45 دولار للبرميل الواحد، أين تحققت فوائض مالية هامة للموازنات العامة بهذه الدول، والذي تزامن مع المستوى الكبير الذي حققته العائدات النفطية خلال نفس السنة، إذ بلغت الأهمية النسبية للعوائد النفطية من إجمالي الإيرادات العامة 86.34%، إلا أنه خلال المنتصف من هذا العام بدأت الأسعار بالانحدار نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث بلغ سعر البرميل النفطي في بداية عام 2009 نحو 61.06 دولار للبرميل ولهذا فإن موازنات عام 2009 قد انخفضت مواردها نتيجة انخفاض عوائد النفط الخام بمقدار 322256 مليون دولار مقارنة بعام 2008، أما في الأعوام 2010، 2011 و2012م فقد أخذت الإيرادات المالية العامة تتزايد شيئاً فشيئاً فبلغت في متوسطها 55805، 714231، 875356 مليون دولار، على التوالي، ليتراجع متوسط الإيرادات العامة لدول المجموعة من حوالي 866793 مليون دولار أمريكي في عام 2013 إلى حوالي 760442 مليون دولار في عام 2014م، ليرتفع حجم التراجع في متوسط الإيرادات بالدول العربية النفطية إلى مستوى 434622 مليون دولار سنة 2016م، نتيجة تكرار سيناريو انخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014 حتى 2016م.

الجدول 5: الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في الموازنات العامة للدول العربية المصدرة للنفط للمدة

(2008-2016م)

السنوات	إجمالي الإيرادات الحكومية بالدول العربية المصدرة للنفط (مليون دولار أمريكي)	مجموع الإيرادات النفطية بالدول العربية المصدرة للنفط (مليون دولار أمريكي)	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة بالدول العربية المصدرة للنفط (%)	معدل النمو السنوي لإجمالي الإيرادات الحكومية بالدول العربية المصدرة للنفط (%)
2008	730340	630602	86.34	-
2009	453618	351981	78	-33.89
2010	558056	452595	81.10	23.02
2011	714231	625748	87.61	28
2012	875356	752533	86	22.6
2013	866793	701595	80.94	-0.98
2014	760442	611296	80.39	-12.26
2015	496231	347023	69.93	-34.74
2016	434622	217496	50.04	-12.41

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2013، 2014، 2018)

أما الجدول رقم (06) فإنه يعكس لنا تبعية الإنفاق الحكومي إلى العوائد النفطية، أين تلعب السياسات الإنفاقية في الدول العربية المصدرة للنفط دورا هاما وبارزا في التأثير على اتجاهها تنمو وتطويرا لاقتصاد القومي، ويبتدئ ذلك التأثير بواسطة توزيع الإنفاق العام على القطاعات الاقتصادية بما يخدم الأهداف والأغراض المطلوب تحقيقها، ويعكس تخصيص الموارد والسياسة الاستثمارية الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، ووفقا لهذا الإطار فقد شهدت البلدان العربية المصدرة للنفط في الربع الأخير من القرن الماضي، والعقد الأول من القرن الحالي زيادات ملحوظة للتدخل الحكومي، والذي يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم مظاهر، فسهولة الإيراد العام وسرعة نموه نتيجة ارتفاع أسعار النفط قد سهلت زيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى الإعانات والتحويلات والدفاع وعلى إقامة البنى الأساسية والمشروعات الإنتاجية على السواء، وبدلا من أن يؤدي التوسع في الإنفاق العام إلى نمو الإيراد العام فان سهولة نمو الإيراد العام الذي لم يرتبط بنمو في النشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط أو بتغيير في الضرائب والرسوم أو بفرض رسوم وضرائب جديدة جعل التوسع في الإنفاق العام عملية سهلة، وقد أدت سهولة الإنفاق العام إلى زيادة تطلعات المجتمع وطلب المزيد من الإنفاق العام، وبذلك وبدون وعي منها وضعت حكومات هذه الدول نفسها في دائرة يحتاج الخروج منها إلى سياسات وحسابات دقيقة.

الجدول 6: تطور العلاقة ما بين أسعار النفط والنفقات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة

2008-2016م

السنوات	إجمالي النفقات العامة بالدول العربية المصدرة للنفط (مليون دولار)	أسعار النفط (دولار للبرميل)	إجمالي العائدات النفطية بالدول العربية المصدرة للنفط (مليون دولار)	معدل نمو النفقات العامة (%)	معدل نمو أسعار النفط (%)	معدل نمو العائدات النفطية (%)
2008	428361	94.45	630602	-	-	-
2009	473376	61.06	351981	10.51	-35.35	-44.18
2010	515770	77.45	452595	8.95	26.84	28.60
2011	599446	107.46	625748	16.22	38.74	38.25
2012	688550	109.45	752533	14.86	1.85	20.26
2013	727914	105.87	701595	5.72	-3.27	-6.67

-52.80	-9.04	-7.07	611296	96.29	676463	2014
-43.23	-48.60	-0.74	347023	49.49	681504	2015
-37.32	-17.80	-10.72	217496	40.68	608380	2016

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على:

(صندوق النقد العربي ، 2008-2017).

وفقا للجدول أعلاه فقد شهدت النفقات العامة للدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة 2008-2012م زيادات كبيرة وذلك بانتقالها من مستوى 428361 مليون دولار عام 2008، إلى مستوى 688550 مليون دولار عام 2012، وهو ما يمثل متوسط معدل نمو قدره 60.74%، وقد تزامن ذلك مع الزيادات الكبيرة في العائدات النفطية والتي انتقلت بدورها من مستوى 351981 مليون دولار عام 2009، إلى مستوى 752533 مليون دولار عام 2012، وذلك على أعقاب ارتفاع أسعار النفط من مستوى 61.06 دولار للبرميل سنة 2009، إلى مستوى 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، أين يتبن لنا التناسب الطردي ما بين معدلات نمو إجمالي النفقات العامة ومعدل نمو إجمالي العائدات النفطية والتي تتناسب مع معدلات نمو أسعار النفط، باستثناء سنة 2009 التي عرفت نموا في النفقات العامة، بنسبة 10.51% على الرغم من انخفاض العائدات النفطية بنسبة 44.18%، وذلك نتيجة طبيعة السياسات المالية التي اتبعتها الدول العربية المصدرة للنفط والتي وازنتها اعتبارات ارتبطت بتداعيات الأزمة المالية وتأثيرها على الوضع المالي من جهة، ومدى مرونة السياسة المالية في العمل على التصدي لتباطؤ النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

لنشهد الفترة من 2013 إلى 2016 تراجعا ملحوظا في متوسط حجم النفقات العامة بالدول العربية المصدرة للنفط على ضوء تراجع الإيرادات المالية ولكن بنسبة أقل من هذه الأخيرة، حيث اتجه عدد من الدول العربية النفطية لتخفيض الإنفاق العام بشقيه الجاري ورأسمالي، على ضوء تراجع الإيرادات المالية بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، بينما واصل عدد من هذه الدول تبني سياسات مالية توسعية رغم تراجع الإيرادات البترولية، بتمويل الإنفاق الحكومي المتزايد من خلال الأرصدة والفوائض التي توفرت خلال الأعوام الماضية، والسعي لتطبيق سياسات تدعم ضبط الإنفاق العام وتركيزه في الصرف الاجتماعي والاستثماري، في إطار جهودها الرامية لمواجهة التحديات في ظل زيادة الإنفاق الحكومي المطلوبة لفرض مقومات الأمن وتعزيز الاستقرار، ما انعكس سلبا على وضعية موازنتها العامة.

يتضح مما سبق أن العوائد النفطية قد شكلت المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط ويعكس ذلك ريعية اقتصاديات دول هذه المجموعة وضعف مصادرها من الإيرادات غير النفطية كالضرائب والرسوم، وبذلك فإن الموازنة العامة بهذه الدول تعاني من مخاطر تذبذب حصيلة الإيرادات العامة نتيجة تذبذب العوائد النفطية، ما سيُفاقم من عجز الموازنة العامة عند انخفاض هذه العوائد بسبب تراجع أسعار النفط الخام وانخفاض الصادرات لأي سبب كان.

III. خاتمة:

لقد أثبتت مسيرة اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط، بأن هيمنة القطاع النفطي لم يكن لها نتائج إيجابية ولم تحدث أي تغيرات هيكلية في بنيتها الاقتصادية، وأن تزايد الاعتماد على هذا المورد جعل اقتصاديات هذه الدول تخضع بشكل مستمر لتقلبات الأسعار في أسواق النفط العالمية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على تراجع أدائها الاقتصادي وتفاقم ظاهرة الاختلالات الهيكلية التي خلقت حالة انعدام للأمن الاقتصادي بهذه الدول، والحقيقة أن استمرار هيمنة هذا المورد النفطي بهذه الدرجة يُعد خلافا في إدارة النظام الاقتصادي، لات هدف فقط لرفع المستوى المعيشي، لكن الهدف الأهم هو تأمين بلوغ الأمن الاقتصادي ما يستوجب ضرورة معالجة الخلل في الهيكل الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط عن طريق انتهاج سياسات واستراتيجيات اقتصادية فعالة واضحة المعالم، تهدف لتنويع مصادر الدخل الحكومي،

لمواجهة أزمة انخفاض العوائد المالية النفطية وتأثيرها على رصيد موازنتها العامة من خلال ما تمثله هذه الإيرادات من مصدر هام لتوفير الموارد الضرورية لتمويل مختلف البرامج والاستثمارات التنموية، كما ويتطلب من القائمين على إدارة الاقتصاد إعادة النظر في أولويات الإصلاح تتضمن توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية ذات العلاقة المباشرة بالأمن الاقتصادي، مثل إمكانية إنشاء حاضنات الأعمال لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة واحتضان المبتكرين ورواد الأعمال لتأسيس مشاريع ذات علاقة بالأمن الاقتصادي، وتحسين المناخ الاستثماري لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي والزراعي بالاعتماد على التقنيات الحديثة والاستفادة من ميزات هذا القطاع لما له علاقة بالنمو الاقتصادي.

الإحالات والمراجع:

1. Bahouka- debat, A. (2011, Janvier 19). Appropriation et mise en oeuvre de l'intelligence et de la securite economique dans le contexte de l'economie congolaise. these de doctorat, Laboratoire DICEN, Sciences de l'Information et de la Communication (CNU 71), paris.
2. Hou, Z., Keane, J., Kennan, J., & Dirk, W. (2015, March). The oil price shock of 2014. ODI is an independent, global think tank.
3. إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد. (2017). الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة (دراسات تحليلية تطبيقية) (الإصدار 1). الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
4. اللجنة الدولية للصليب الأحمر، (01 ديسمبر، 2015). الأمن الاقتصادي. تاريخ الاسترداد 09 2018، 02، من <https://www.icrc.org/ar/publication/0954-economic-security>
5. بدير لمياء. (2017-10-15/14). العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري -بين الجوهر والمظهر-. سياسات الإصلاح والنوع الاقتصادي. عنابة - الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة باجي مختار عنابة.
6. حسن لطيف كاظم الزبيدي. (2008). الدولة والتنمية في الوطن العربي محاول الاستباق التغير العالمي في ظل منهجية التحليل المسقبلي. الأردن، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
7. رمزي زكي. (1998). الاقتصاد السياسي للبطالة الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
8. سعيد علي حسن الفليطي. (2007). التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية. تقنية المعلومات والأمن الوطني، (الصفحات 478-417). الرياض، السعودية.
9. سهام حسين البصام، و سميرة فوزي. (2013). مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية -دراسة تحليلية-. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية(العدد 36)، الصفحات 1-24.
10. سورة البقرة، الآية 126. (بلا تاريخ).
11. سورة طه، الآيتين 119/118. (بلا تاريخ).
12. سورة قريش. (بلا تاريخ).
13. صندوق النقد العربي. (2008-2017). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي.
14. صندوق النقد العربي. (2007). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أبو ظبي.
15. محمد أحمد الدوري. (2003). مبادئ اقتصاد النفط. الزاوية، ليبيا: دار شموع الثقافة للنشر والتوزيع.
16. محمد خميس. (جانفي، 2012). تأثير الطفرة النفطية الثالثة لمجموعة الأوبك. مجلة دفاتر السياسة والقانون(العدد 06).
17. مرهف عبد الجبار سقا. (08 أوت، 2012). قراءة في مفهوم الأمن الاقتصادي في القرآن الكريم. مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية(المجلد 03)، الصفحات 17-15.
18. هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية. (2017). البحرين في أرقام 2016. تاريخ الاسترداد 11 02، 2019، من <http://www.data.gov.bh/ar/ResourceCentre/DownloadFile?id=2712>
19. واثق علي موسومي. (2016). الاستقرار الاقتصادي: الصناديق السيادية، الربع، الموازنة العامة، السوق. الأردن: دار الأيام.